

الحركة القومية الارلندية

منذ نشأتها الى اليوم

للاستاذ محمد عبد الله عنان

.....

المسألة الارلندية من أخطر وأعمد مشاكل الامبراطورية البريطانية . وخطورتها اليوم تبدو بنوع خاص ، حيث تأهب ارلنده لتحقيق الغاية التي تعمل لها منذ أحقاب . وهي التحرر من كل فروض التبعية البريطانية وعلان نفسها جمهورية حرة موحدة ، وارلنده اليوم من الوجهة الدولية دولة مستقلة ذات سيادة ، ونعتبا الدولى هو : « دولة ارلنده الحرة » ، Irish Free State ولكنها ما زالت طبق نصوص المعاهدة التي أنشأتها دولة حرة ، تدين ببعض فروض الولاء والتبعية لبريطانيا العظمى

واذا كانت ارلنده تعتبر من الوجهة الجغرافية إحدى الجزر البريطانية ، وتجاور انكلترا واسكتلنده مجاورة قوية ، فهي مع ذلك وحدة جنسية وتاريخية مستقلة . فالشعب الارلندى لا يمت بسب أو صلة للشعب الانكليزي ، بل يرجع الى أصول جنسية أخرى . وله خواصه ومميزاته وتقاليد الخاصة . وله أيضاً لغته الخاصة الجايلقية أو الارلندية القديمة التي غدت لغت رسمية لدولة ارلنده الحرة ، وعاطفة الاستقلال قديمة راسخة في الشعب الارلندى . فند القرن الحادى عشر كانت ارلنده مملكة مستقلة قوية تهدد جيرانها بالغزو والسيادة ولكن انكلترا أدركت منذ البداية خطر استقلال ارلنده وقوتها على استقلالها وكباها . وعملت الملكية الانكليزية منذ أواخر القرن الثانى عشر على فتح هذه الجزيرة القوية واستعمارها ، فغزاهم الزى الثانى واقتحمها (١١٧٢ م) وبدأ الانكليز باستعمارها ؛ وتوالت حملات ملوك انكلترا على الجزيرة النائرة لاستقلالها . ولكن ارلنده لم تهدأ لها من ذلك الحين نائرة . وتاريخ ارلنده حافل منذ القرن السادس عشر بأخبار هذه الثورات القومية العديدة التي كان الشعب الارلندى يصرم لظاها من آن لآخر طلباً لحرته واستقلاله ، والتي كانت انكلترا تسحقها دائماً بمنتهى الشدة والقسوة . وكانت انكلترا تحكم ارلنده طوال هذه القرون يد من حديد ، ولكن لم تغلح قط في كسب محبة الشعب

الارلندى أو التأثير في عواطفه الوطنية وسرفه عن طلب استقلاله

ولمآرات السياسة الانكليزية بعد عدة قرون أن وسائل الشدة فشلت نهائياً في حكم هذا الشعب العريق في وطنيته واستقلاله ججت الى نوع من التلين والمودة . وفي سنة ١٨٠٠ ، أصدرت الحكومة البريطانية قانون الاتحاد الارلندى ، وبمقتضاه اعترت ارلنده جزءاً من « المملكة المتحدة » (بريطانيا العظمى) تمثل في البرلمان البريطانى ثمانية وعشرين عينا وأرسله اساقفة . ومائة عضو في مجلس العموم . وتدفع ارلنده للخبرة البريطانية مبلغاً معيناً . ولها حرية التجارة ، وحرية الاحتفاظ بنظمها القضائية والتنفيذية الخاصة . وكان لهذه الخطوة أثرها في تهدئة الشعب الارلندى . ولكن الحركة الاستقلالية لبثت قوية تحين فرص العمل . ولم يصف قط كبر العلاقات بين بريطانيا وارلنده . على أن حركة قومية جديدة معتدلة ظهرت : قوامها المطالبة بالحكم الذاتى أو الحكم الداخلى لارلنده (Home Rule) وقويت هذه الحركة في أواخر القرن التاسع عشر بقيادة الزعيم الوطنى بارنل ، وغلب هذا الاتجاه في الحركة الوطنية الارلندية حيناً . وحاول حزب الاحرار أن يتهيز هذه الفرصة المعتدلة لتحقيق الامانى الارلندية وكسب صداقة الشعب الارلندى ، فقدم غلاستون رئيس الحكومة يومئذ الى البرلمان مشروع الحكم الذاتى الارلندى . ولكنه رفض مرتين (سنة ١٨٨٦ ر ٩٣) ، وعاد الاحرار لاستئناف السعى قبيل الحرب ، فقدم متراسكويث رئيس الوزارة مشروع الحكم الذاتى الارلندى وصودق عليه سنة ١٩١٤ . ولكن نشوب الحرب الكبرى حال دون تنفيذه . وهنا تبدأ مرحلة جديدة في حركة الاستقلال الارلندية

٢

وفي بداية الحرب بذل الزعماء الارلنديون وعلى رأسهم (جون ردموند) كل جهد لمعاونة بريطانيا العظمى ، وتقطع كثير من الارلنديين في الجيش البريطانى . ولكن الاحقاد القومية القديمة مالبثت ان اضطرت ، ووثبت الحركة الاستقلالية مرة أخرى . وقامت ثورة ارلندية جديدة في سنة ١٩١٦ — كان مدبرها حزب « السين فين » ، الجمهورى الذى أسس قبل ذلك بقليل ليعمل على استقلال ارلنده ، فاخذها الانكليز بشدة ، وفي نهاية الحرب توفى جون ردموند ، فزادت علائق البلدين سوءاً واضطراباً ، وقامت

الجماعات الدينية الاستقلالية في جميع أنحاء أيرلند، وبرز حزب
السين فين في الطليعة

وهنا وقف قليلا للتعريف بحزب السين فين هذا الذي غدا روح
الحركة القومية الأيرلندية، وكتب لنفسه في سير الجهاد الوطني صحفا
خالدة. ففي سنة ١٩١٥ أسس فريق من الزعماء الأيرلنديين حزبا
أوهية وطنية جمهورية باسم السين فين (Sin Fein) ومعناها
نحن فقط، وغايتها تحرير أيرلند بحرية مطلقة، وفصلها عن
بريطانيا العظمى فصلا تاما. وكان شعار هذه الحركة منذ البداية
الجرأة، والتضحية. فأعلن السين فين، أنهم «الحكومة المؤقتة
للجمهورية الأيرلندية» وأنشأوا قوة وطنية أطلق عليها «المتطوعة
الأيرلنديون» ونظموا ثورة سنة ١٩١٦. ولبت السين فين،
أثناء الحرب يناصبون بريطانيا العداء. ولكن انكلترا استمرت
أثناء الحرب تحكم أيرلند بمنتهى الشدة، وتطارد الحركة القومية بمنتهى
العنف. ولكن دعوة «السين فين» ما زالت تزداد قوة وانتشارا
حتى عمت سواد الشعب الأيرلندي. وظهرت قوة الحركة في
انتخابات سنة ١٩١٨ إذ سقط معظم الزعماء القدماء انصار
فكرة التوفيق والحكم الذاتي: وفاز السين فين فوزا باهرا. ورأت
السياسة البريطانية نفسها في مأزق حرج لأن السين فين رفضوا
مشروع الحكم الذاتي بقوة وتمسكوا بالاستقلال التام، وأنشأوا
حكومة الجمهورية الأيرلندية، والبرلمان الأيرلندي الوطني

وهنا تدخل المسألة الأيرلندية في طور جديد، وتضطرب السياسة
الانكليزية مرة أخرى للبحث عن سبل لأرضاء أيرلند، أو بعبارة
أخرى لتخدير حركتها القومية. وكان الحكم يومئذ ما يزال في يد
الاحرار، وهم الذين سعوا إلى حل المسألة الأيرلندية بمنح الحكم الذاتي
لأيرلند. ففي سنة ١٩٢٠ اتخذت الحكومة البريطانية برئاسة لويد جورج
في المسألة الأيرلندية خطوتها الجديدة فاصدرت قانون الحكومة
الأيرلندية، بمنح الاستقلال الذاتي لأيرلند الجنوبية واستثنت
ألستر أو أيرلند الشمالية لاختيارها البقاء مع بريطانيا العظمى.
ولكن السين فين رفضوا هذا القانون ورفضه البرلمان
الأيرلندي الوطني (الذي يراى) (Dail Eireann) بقوة
واضطربت أيرلند بثورة جديدة، وشهر السين فين على انكلترا حربا
عنيفة، ونظموا المعصابات المسلحة في أنحاء أيرلند، وتوالت
حوادث القتل والاغتيال على كبار الانكليز والموالين لهم في
أيرلند، وأبدى رجال السين فين بسالة وتضحية نادرتين. وقابل
الانكليز الاعتداء بمثله وارتكبت حوادث قسوة عديدة، وهلك

من الفريقين في تلك الحوادث عدد من الزعماء والرجال البارزين.
ولم تبد الحركة الأيرلندية قط بمثل هذا العنف، ورأت الحكومة
البريطانية رجالها وجندھا يسقطون تباعا في أيرلند. ورأى فريق
من الزعماء الأيرلنديين أن العنف صائر بالبلاد إلى الخراب والدمار،
فاتفق الفريقان بعد نحو عام من تلك الحرب المضطربة على عقد
هدنة يحاولان خلالها التفاهم والمفاوضة، فهدأت البلاد حيناً،
وعقدت عدة مؤتمرات للمفاوضة بين ممثلي السين فين وممثلي انكلترا.
وانتهت في ديسمبر سنة ١٩٢١ بعقد معاهدة عرفت بمعاهدة لندن:
وبمقتضاها اعترفت انكلترا باستقلال أيرلند الجنوبية ومنحتها نظام
الدومينيون (الاملاك المستقلة) مع احتفاظ بريطانيا ببعض رسوم
السيادة على أيرلند: كفرض يمين الطاعة للعرش، وجعل استئناف
الاحكام النفاذ أمام مجلس الملك الخاص، وتعيين حاكم يمثل التاج.
ووافق البرلمان الأيرلندي (الذي يراى) على المعاهدة في يناير سنة ١٩٢٢،
ولكنها لم تصادق قبولا من الجناح الجمهوري المتطرف الذي
يقوده الزعيم دي فاليرا، فرفض المعاهدة واستقال دي فاليرا من
رئاسة البرلمان احتجاجا عليها، خلفه آرثر جريفث في رئاسة البرلمان
وأتم مع زميله ميخائيل كولنس المفاوضات مع انكلترا. وعلى
أثر عقد المعاهدة انسحبت القوات البريطانية من أيرلند الجنوبية،
واقامت حكومة مؤقتة برئاسة ميخائيل كولنس، وقامت دولة
أيرلند الحرة طبقا لنصوص المعاهدة. واجريت في يونيو انتخابات
جاءت باغلبية في صف المعاهدة، ولكن الجناح الجمهوري
المتطرف لبث على موقفه يعارض المعاهدة بكل شدة، ودب
الخلاف في صفوف السين فين، وأخذ كل فريق يرمى
الآخر بالمروق والخيانة، واستعملت الحكومة الجديدة العنف
في قمع خصومها، فرد هؤلاء بالعنف والعدوان، واغتيل كولنس
في أغسطس وتوفي جريفث قبله بأيام، فتولى الزعيم كوز جريف
رئاسة الحكومة، وشدد على الجمهوريين ووضع الدستور الأيرلندي
الجديد في دائرة معاهدة لندن: ونص على أن الشعب الأيرلندي
هو مصدر جميع السلطات، وعلى أن البرلمان قوامه الملك ومجلسان
هما: الدليل، ومجلس الشيوخ، وعلى أن اللغة الأيرلندية (الجايلقية)
هي لغة الدولة. وأنشئ جيش أيرلندي وطني. وعين الزعيم الأيرلندي
هيلى حاكما عاما (ثم خلفه الزعيم ما كليل) ليمثل حقوق التاج

— ٣ —

استطاعت السياسة البريطانية أن تجعل من المعاهدة الأيرلندية
أداة لتمزق الحركة القومية الأيرلندية، وشطر السين فين إلى

فريقين خصيمين وفق ماقدما ، ولت فريق الاغلبية وهو الجناح الذي قبل المعاهدة وعمل لتنفيذها قابضا على ناصية الحكم بزعامة مستر كوزجريرف رئيس الحكومة الارلندية مدى اعوام . ولت فريق الاقلية بزعامة مستر دى فاليرا موضع الاضطهاد والمطاردة ، وسارت دولة ارلند الحرة في الطريق الذي رسمته معاهدة لندن ، والتحققت بعصبة الامم منذ سنة ١٩٢٣ . ولكن حزب السين فين الجمهورى لم يفتقر عزمه ولم يتحول عن سياسته ، وكان الاضطهاد الذى يلاقه من عوامل تقويته وازدياد انصاره ، وجابت انتخابات سنة ١٩٢٧ مؤيدة لقوته ونفوذه ، فنالت الحكومة فيها اقلية ، ونال الجمهوريون اغلبية ، ولكن الرئيس كوزجريرف استطاع ببعض التدابير السياسية والبرلمانية أن يحتفظ بالحكم اعواما آخر . وفي فبراير سنة ١٩٣٢ حصل الجمهوريون على اغلبية جديدة ، فانسحب كوزجريرف ، واستولى الجمهوريون بزعامة دى فاليرا على الحكم ، وبدأ عهد جديد من النضال الرسمى بين انكلترا وارلند هو الذى نشهده اليوم

ويجب ان نذكر كلمة عن دى فاليرا زعيم ارلند الحالى . فقد ولد ايمون دى فاليرا سنة ١٨٨٢ في نيويورك من اب اسباني وأم ارلندية ، ودرس في معاهد ارلند ، وتخصص في العلوم الرياضية ونال عدة اجازات جامعية ، وتولى التدريس حيناً ، ثم انتظم في الحركة الوطنية وخاض غمار السياسة ، وانضم الى حزب السين فين ، وظهر في زعامته بسرعة ، وكان من زعماء ثورة سنة ١٩١٦ ، فأسر وقضى عليه بالاعدام وخفف الحكم الى الاشغال الشاقة المؤبدية . ثم أفرج عنه عند صدور العفو العام في سنة ١٩١٧ وعاد قزعم حركة السين فين واصبح قائدها ورأسها المدبر ، وانتخب رئيسا لجمهورية ارلند ، فاعتقل ثانية ، ثم فر في سنة ١٩١٩ الى امريكا وعاد بعد عامين الى ارلند ، واشترك في مفاوضات معاهدة لندن ، ولكنه لم يقبل النتائج التى انتهت اليها : وشهر الخصومة على المعاهدة منذ عقدها : واعلن الثورة على دولة ارلند ، فقبض عليه في اغسطس سنة ١٩٢٣ ، وافرغ عنه بعد عام ، فعاد الى النضال السياسى ، ودخل برلمان سنة ١٩٢٧ على رأس كتلة جمهورية قوية ، وتولى رئاسة الحكومة الارلندية منذ اوائل سنة ١٩٣٢ ولابد دى فاليرا من قبض على ناصية الحكم عزمه على تنفيذ البرنامج القومى الجمهورى ، وخلاصته العمل على تحقيق الاستقلال التام لارلند الموحدة في ظل النظام الجمهورى : والغاء كل ما فرض عليها من رسوم التبعية البريطانية . ذلك لأن معاهدة لندن شطرت

ارلند الى شطرين : ارلند الشمالية أو ألستر واعمالها ، وقد بقيت في حوزة بريطانيا العظمى : ويبلغ سكانها مليون وربع نسمة : وتشمل اغنى بقاع ارلند وبها أهم المراكز الصناعية وهى روستاتنية المذهب . وارلند الجنوبية وهى التى تناولتها المعاهدة وجعلتها دولة حرة : ويبلغ سكانها ثلاثة ملايين : وهى بلد زراعى : وتودها الكنيسة . فمعاهدة لندن تمزق الوحدة الارلندية في الواقع . ولكن يرد على ذلك ان ارلند الشمالية قد استعمرها الانكليز منذ بعيد وهى تود البقاء كجزء من المملكة المتحدة ، وهذا مالا يسلم به الشعب الارلندى

واما فروض التبعية البريطانية التى يراد الغاؤها فهى : (١) يمين الولا والطاعة للتاج البريطانى (وقد النى ، بالفعل بقانون اصدارته حكومة دى فاليرا) و (٢) استئناف احكام المحكمة الارلندية العليا الى مجلس الملك الخاص و (٣) حق الحاكم العام في تحديد الابواب التى تنفق فيها الاموال العامة ، وحق التصديق على القوانين . واخيرا يراد الغاء الديون الزراعية التى تلزم ارلند بادائها لانكلترا ، وتراها ارلند مظلمة مرهقة ولا يحق اداؤها لان الاراضى التى تؤدى عنها ملك للشعب الارلندى وقد شهدنا الفصل الاول من هذا النضال الذى تشهده اليوم ارلند على بريطانيا العظمى حينما قدم دى فاليرا قانون الغاء يمين الطاعة الى البرلمان الارلندى ، وامتنع عن اداء الاقساط الزراعية وقام بين البلدين من جراء ذلك جدل سياسى عنيف : واتخذت بريطانيا اجراءات اقتصادية شديدة ضد ارلند : وعمد دى فاليرا الى المثل . واليوم نشهد فصلا آخر : فان دى فاليرا يريد اعلان الجمهورية في ارلند : وقد وجه بالفعل مذكرة رسمية بذلك الى الحكومة البريطانية يطلب فيها ايضاح موقفها فيما لو تم هذا الاجراء ، فردت عليه الحكومة البريطانية بانها لا ترى ابداء الرأى في احتمالات لم تقع وتنبعد وقوعها لأنها تكون خرقا للمعاهدة المعقودة

ولكن دى فاليرا ماض في طريقه ، مصر على سياسته ، وان كان كان يجد معارضة لهذه السياسة من فريق كوزجريرف ، وفريق الجزال . أو - دوفى ، (القمصان الزرقاء) اذ يخشيان عواقب هذا العنف على مصاير ارلند ومصالحها الاقتصادية ، وهذه المصالح أشد ما تكون ارتباطا ببريطانيا العظمى وتوقفا عليها . فهل ينجح دى فاليرا في تحقيق برنامج القومى المنتظر ، وافشاء ارلند الجديدة مطلقة الاستقلال والحرية في ظل النظام الجمهورى ؟ هذا ما سيكشف المستقبل القريب عنه .